

Distr.
GENERAL

A/53/392/Add.1
28 September 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البندان ٩٦ (أ) و ١٦٥ من جدول الأعمال

التدريب والبحث: جامعة الأمم المتحدةوحدة التفتيش المشتركة

تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن جامعة الأمم المتحدة:
تعزيز أهميتها وفعاليتها

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة تعليقاته على تقرير وحدة التفتيش
المشتركة المعنون "جامعة الأمم المتحدة: تعزيز أهميتها وفعاليتها" (A/52/392).

المرفق

تعليقات الأمين العام على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون
"جامعة الأمم المتحدة: تعزيز أهميتها وفعاليتها"

مقدمة

١ - الغرض من التقرير الذي أعدته وحدة التفتيش المشتركة هو السعي إلى تعزيز أهمية جامعة الأمم المتحدة وتحسين فعالية تلك الجامعة، التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٣ لتكون مجتمعاً دولياً من الباحثين يعالج المشاكل العالمية الملحة المتعلقة ببقاء البشرية ونمائها ورفاهها عن طريق البحث والتدريب العالي ونشر المعرفة. والمقصود بالتوصيات هو مساعدة الجامعة على تأكيد صورتها الأكاديمية المتميزة وإبراز تلك الصورة في إطار منظومة الأمم المتحدة وفي عالم البحوث بوجه عام. وقد تمكنت الجامعة حتى الآن من أداء ولاياتها الأساسية أداءً معقولاً تماماً، ولكن ليس بدون عوائق أو تحديات. بيد أن هذا السجل من المنجزات لا يَرى في أعين الأطراف الرئيسية المعنية بأمر الجامعة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على أنه يفي بالتوقعات الكبيرة التي علّقت على إنشاء هذه المؤسسة الفريدة في إطار المجتمع الدولي.

٢ - ويركز التقرير على مسألتَي الإدارة والمساءلة في جامعة الأمم المتحدة، ويستعرض الإطار المؤسسي للجامعة، وترتيباتها المتعلقة بتخطيط البرامج وتنفيذها، وكذلك مدى ملاءمة نواتجها وتأثيرها العملي، بغية تعزيز إمكاناتها على نحو أوفى بوصفها مورداً فكرياً استراتيجياً لنظام التعاون المتعدد الأطراف، ومواصلة تقوية قدرتها على التصدي للتحديات المستجدة أو غير المعلومة التي سيأتي بها القرن القادم. وقد وضع المفتشون عدداً من التوصيات التي تستهدف تعزيز قدرات الأداء العامة للجامعة وزيادة مصداقيتها، والتي يعتقد المفتشون أنها، إذا نُفذت، ستعزز أهمية الجامعة وفعاليتها من منظور منظومة الأمم المتحدة. ويدعو المفتشون، في جملة أمور، إلى تنشيط الدور الاستراتيجي الإداري والتنسيقي لمركز الجامعة في طوكيو، وتعزيز الترابط المؤسسي فيما بين مراكز الجامعة وبرامجها المختلفة لتقديم الخدمات، ووضع إطار أكثر ترابطاً لسياسات صياغة البرامج وتنفيذها، وصياغة وتعزيز معايير موحدة للنوعية البرنامجية تطبق على جميع عناصرها. ويدعو المفتشون بوجه خاص إلى تبسيط النظام الحالي والعمليات الحالية لإدارة الجامعة وزيادة التركيز على مضمون أعمال الجامعة ونتائجها.

٣ - ويذكر المفتشون أن التقرير يتوافق مع عدة تغييرات هامة داخل الجامعة نفسها وفي منظومة الأمم المتحدة. وتشمل هذه التغييرات سلسلة من تدابير الإصلاح اتخذتها الجامعة نفسها، وجهود الأمين العام في إعادة تشكيل هيكل الأمانة العامة، التي زودت الأمانة العامة بأدوات جديدة لصنع القرار تتيح فرصاً جديدة لتحسين التفاعل بين مقر الأمم المتحدة والجامعة، وما حدث من تجديد للقيادات في عدد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويعتقد المفتشون أن هذه التغييرات تتيح لرئيس الجامعة فرصة كبرى

لتنفيذ ولاية الجامعة وبرامجها على نحو أكثر فعالية في إطار المنظورات الجديدة والتوجه الاستراتيجي الجديد لمجتمع الأمم المتحدة.

٤ - ويستند التقرير أيضا إلى الآراء التي أعربت عنها طائفة متنوعة من المسؤولين في منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة في الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وكذلك رؤساء معاهد البحوث في المنظومة، خلال المشاورات التي أجراها المفتشون مع المسؤولين في تلك المؤسسات.

٥ - وقد أخذ الأمين العام في اعتباره، لدى إعداد هذه التعليقات، آراء إدارة جامعة الأمم المتحدة، وكذلك الآراء التي أعرب عنها المدير العام لليونسكو خلال المشاورات التي أجراها معه الأمين العام.

تعليقات عامة

٦ - يعرب الأمين العام عن ترحيبه بتقرير وحدة التفتيش المشتركة. ويصدر هذا التقرير في وقت تعكف فيه الأمم المتحدة على بذل جهد مطرد طويل الأمد للإصلاح والتجديد يستهدف إكساب الأمم المتحدة مزيدا من وحدة الهدف وترابط الجهود وتعزيز قدرتها على النهوض بتلبية احتياجات عالم يزداد تعقدا. ويتمثل أحد هذه التحديات التي تجابه الأمم المتحدة في أن تقوم بحشد إمكانات المعرفة العلمية وتحليل السياسات لتحسين نوعية صنع القرار والعمليات على الصعيد الحكومي الدولي وتعزيز أعمال المنظمة. وهذه هي الروح التي انطلق منها الأمين العام عندما ذكر في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة والمعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950) أن الأمم المتحدة أصبحت لديها قدرة كبيرة على تحليل السياسات وعلى إجراء البحوث بواسطة شبكة من معاهد البحوث المستقلة، من بينها جامعة الأمم المتحدة. بيد أنه لا يزال يرى أن الإسهام العام لمعاهد البحوث وإمكاناتها العامة ما زالت إلى حد كبير غير مستغلة من جانب مجتمع الأمم المتحدة.

٧ - ومن ثم فإن الأمين العام يؤيد أتم التأييد الأساس المنطقي الذي يستند إليه تقرير المفتشين، وهو "جعل جامعة الأمم المتحدة جزءا لا يتجزأ من عملية تجديد الأمم المتحدة؛ وتقصي السبل التي يمكن من خلالها تحقيق إمكانات الجامعة على نحو أكثر اكتمالا بوصفها موردا فكريا استراتيجيا لنظام التعاون المتعدد الأطراف؛ وتعزيز حواسها من حيث التنبه إلى التحديات المستجدة والتحديات غير المعلومة التي سيأتي بها القرن المقبل"^(١). ويود الأمين العام أن يذكر أيضا أن ولاية الجامعة، المنصوص عليها في ميثاقها الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٣٠٨١ (د - ٢٨)، تتجاوز دور المركز العلمي للأمم المتحدة، إذ أنها تشمل أيضا تعزيز النمو المتواصل للمجتمعات الأكاديمية والعلمية النشطة في كل مكان، وبخاصة في البلدان النامية. بيد أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة يركز على جانب واحد فقط، وإن كان جانبا مهما، هو الولاية العامة المنصوص عليها في ميثاق الجامعة.

٨ - ويرى الأمين العام أيضا أن جامعة الأمم المتحدة يمكن أن تؤدي على النحو الأمثل المهام الرئيسية التي أشار إليها المفتشون (انظر الفقرة ٧ أعلاه). إذا تحقق شرطان. وأول هذين الشرطين هو أن يتاح لجامعة الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات المماثلة، مثل معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، الاضطلاع بأنشطتها البحثية بدرجة من الاستقلال والرصانة الفكرية. بيد أن هذه المؤسسات عليها أيضا في الوقت نفسه التزام بأن تجعل الأعمال التي تضطلع بها مناسبة لمجتمع الأمم المتحدة وميسورة له. ويولي الأمين العام أهمية كبيرة لكفالة إسهام جامعة الأمم المتحدة إسهاما فعّالا في أعمال منظومة الأمم المتحدة. ويود الأمين العام أن يذكر في هذا الصدد أنه قد وردت في تقرير سبق تقديمه إلى الجمعية العامة وفي تقرير مقدم حاليا إليها، إشارة إلى التقدم الهام المحرز في تعزيز تعاون الجامعة وتواصلها مع الأمم المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية (A/51/324 و A/53/408).

٩ - ومن الجدير بالذكر أيضا أن الجامعة وهيئة إدارتها (المجلس) قد ركزت على تعزيز العلاقات مع الأمم المتحدة بوصف ذلك هدفا رئيسيا من أهداف السياسات، مع الحفاظ في الوقت نفسه على استقلال الجامعة داخل إطار الأمم المتحدة. وتتزايد التفاعلات الموضوعية بين الجامعة والأمم المتحدة تزايدا ملموسا، ومعظمها يتم عن طريق توفير المدخلات الأكاديمية دعما لعمليات التداول وصنع القرار على الصعيد الحكومي الدولي في الأمم المتحدة، وزيادة المشاركة والمساهمة في أنشطة الأمم المتحدة وأعمالها. ويشير الأمين العام أيضا إلى أن الجامعة في ظل إدارتها العليا الجديدة تعمل على تعزيز تعاونها مع غيرها من مؤسسات الأمم المتحدة ومع الحكومات. وعلاوة على ذلك، يجري حاليا التماس سبل التعاون مستقبلا مع مؤسسات المنظومة الأخرى فيما يتعلق بوضع الخطة الاستراتيجية للجامعة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢. ومنذ صدور مقترحات الأمين العام للإصلاح في تموز/يوليه ١٩٩٧، وخصوصا في سياق إنشاء وتشغيل وحدة التخطيط الاستراتيجي في المكتب التنفيذي للأمين العام، تجري مشاورات مكثفة مع الإدارة العليا للجامعة بشأن سبل ووسائل مواصلة تعزيز مساهمة الجامعة في أعمال الأمانة العامة ومداولات الهيئات الحكومية الدولية.

تعليقات على التوصيات

التوصية ١: توجيهات الجمعية العامة للأمم المتحدة

ينبغي أن يقدم رئيس ومجلس جامعة الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة، عن طريق الأمين العام للأمم المتحدة، تقارير عن الإجراءات المحددة المتخذة لتنفيذ توجيهات الجمعية العامة، كجزء من التقارير الدورية عن أعمال الجامعة.

١٠ - يؤيد الأمين العام هذه التوصية. ويجري إطلاع الجمعية العامة على التقرير المقدم من مجلس الجامعة. وفي سياق نظر الجمعية العامة في البند ٩٦ (أ) من جدول الأعمال، المعنون "التدريب والبحث: جامعة الأمم المتحدة" في دورتها الثالثة والخمسين، تتوفر لها فرصة اتخاذ توصيات في هذا الصدد.

التوصية ٢: المجلس التنفيذي لليونسكو

قد يرغب المجلس التنفيذي لليونسكو في أن يشجع على تعزيز التعاون البرنامجي بين الجامعة واليونسكو، عن طريق البرمجة والتنفيذ المشتركين للأنشطة موضع الاهتمام المشترك، بما في ذلك التشارك بمزيد من المنهجية في الشبكات البرنامجية والمؤسسية، ولا سيما في الإطار القائم لبرنامج اليونسكو للكراسي الجامعية (تواؤم الجامعات).

١١ - يؤيد الأمين العام هذه التوصية، ويود أن يبلغ الجمعية العامة بأنها تنفذ بالفعل. وعلاوة على ذلك، ترى اليونسكو أن التعاون بين الجامعة واليونسكو من المرجح أن يتعزز بفضل النتائج التي سيسفر عنها المؤتمر العالمي المعني بالتعليم العالي، المقرر عقده بمقر اليونسكو، في باريس، في الفترة من ٥ إلى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

التوصية ٣: مجلس الجامعة وهيئاتها

(أ) دون مساس بالاستقلال الأكاديمي للجامعة والاستقلال والنزاهة الفكريين اللذين يلزم أن يتحلى بهما أعضاء مجلس الجامعة، ينبغي إعادة النظر في تكوين المجلس كي يعكس على نحو أتم تنوع الأطراف والشركاء الرئيسيين المعنيين بأمرها، بما في ذلك المجتمع الأكاديمي والحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص.

(ب) ينبغي في الوقت نفسه، ولضمان أن يصبح المجلس أصغر حجماً وأكثر فعالية من حيث التكلفة، النظر في إمكانية تخفيض العدد الحالي لأعضائه، مع دمج لجان المجلس الرئيسية التي تعقد أثناء الدورات في لجنيتين (لجنتان للبرنامج والميزانية أساساً)، ويمكن أن يساعد اللجنتين فريق استشاري صغير مفتوح باب العضوية أمام ممثلي الحكومات المهمة وغيرها من الأطراف المعنية بأمر الجامعة؛

(ج) ينبغي لهيئات وبرامج البحث والتدريب التابعة للجامعة أن تضمن اضطلاع كل مركز وبرنامج بأنشطة برنامجية متسقة وفعالة من حيث التكلفة وفقاً للسياسات العامة التي يضعها المجلس. بيد أنه ينبغي إبقاء حجم هذه الهيئات عند أدنى حد ممكن والنظر في خيار جعل اجتماعات تلك الهيئات تعقد كل سنتين لزيادة تخفيض التكاليف المؤسسية.

١٢ - يلزم توخي شيء من الحذر لدى بحث مسألة تكوين مجلس الجامعة. فتعيين أعضاء المجلس يتولاه بصفة مشتركة الأمين العام والمدير العام لليونسكو. وسلطتا التعيين هاتان تريان كليهما أن من الجوهرى أن تكون الخبرة الأساسية لأعضاء المجلس في التخصصات الأكاديمية وفي تطبيق العلم على مشاكل المجتمع الجارية. وفي الوقت نفسه، تراعي هاتان السلطتان كفاءة أن تتوافر في عضوية المجلس خبرات إضافية موازية من صفوف الخدمات الدبلوماسية وغير الحكومية والحكومية ومن الأمم المتحدة. ومن ثم فإنه وفقاً لميثاق جامعة الأمم المتحدة، يتم اختيار أعضاء المجلس من قاعدة واسعة مع المراعاة الواجبة لعوامل التوزيع الجغرافي، ونوع الجنس، وتوازن التخصصات، والخبرة المهنية. ويشير الأمين العام في هذا الصدد

إلى أن أكثر من ثلث أعضاء المجلس منذ إنشائه كانوا يتولون مناصب عليا في الأمم المتحدة أو في الحكومات.

١٣ - ويرى الأمين العام أنه يمكن تحقيق بعض الفائدة من حيث تحسين التمثيل في المجلس عن طريق إشراك المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام وأفراد من دوائر الأعمال التجارية. وبالنظر إلى حجم الجامعة، بما في ذلك اتساع نطاق مجالاتها البرنامجية وتباينها، لا يعتبر عدد أعضاء المجلس (٢٨) زائدا عن اللازم. وعلاوة على ذلك، فإن عضوية المجلس مقررة بموجب ميثاق الجامعة، ومن ثم فإن أي تغيير فيها يتطلب تعديل الميثاق. وبناء على هذه الخلفية، لا يرى الأمين العام حاجة معينة إلى إيجاد فريق استشاري، من قبيل ما يقترحه المفتشون في التوصية (٣) ب. ويعتقد الأمين العام أن من الممكن معالجة الشواغل التي أعرب عنها المفتشون في إطار ميثاق الجامعة والهياكل والإجراءات القائمة وعن طريق تحسين تنظيم إطار التعاون والتشاور بين الجامعة وجامعياتها المختلفة. وعلى الرغم من ذلك، سيبقي الأمين العام هذه المسألة قيد الاستعراض المستمر، وسيطلب أيضا إلى إدارة الجامعة وإلى كبار الزملاء في اليونيسكو أن يفعلوا كذلك.

١٤ - ونظرا إلى أن ميثاق الجامعة يخول السلطة المالية الكاملة للمجلس، فإنه بحكم وضعه أفضل من يتناول مسألة فعالية أدائه من حيث التكلفة.

١٥ - ويوافق الأمين العام على التوصية التي مؤداها إبقاء حجم هيئات مراكز وبرامج الجامعة للبحث والتدريب عند أدنى حد ممكن، ووجوب أن تسعى الجامعة جاهدة إلى كفالة عقد الاجتماعات السنوية لتلك الهيئات بأكثر الوسائل فعالية من حيث التكلفة. وينبغي توجيه الانتباه أيضا إلى أن هذه الهيئات هيئات متخصصة، وسلطاتها نابعة من مجلس إدارة الجامعة، ومعظم مهامها مهام استشارية. ومن ثم ينبغي عدم الخلط بينها وبين سلطة الإدارة التي يختص بها مجلس الجامعة. وتؤدي هذه الهيئات دورا جوهريا في إسداء المشورة الفنية وضمان النوعية في مجال انتقاء البرامج. وعن طريق تلك الهيئات، تتمكن الجامعة من الوصول إلى قدر أكبر من الموارد الفكرية والمالية ومن إبراز صورتها وزيادة حضورها في جميع أنحاء العالم. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تجتمع مرة واحدة فقط في السنة، في وقت يكفل المساهمة بمدخلات فنية وفعالة في الدورة السنوية للمجلس، التي تنعقد في كانون الأول/ ديسمبر.

التوصية ٤: مركز الجامعة (مقر جامعة الأمم المتحدة، طوكيو)

ينبغي، كجزء من التدابير الضرورية لتنشيط مركز الجامعة وإعادة تحديد دوره، القيام بما يلي:

(أ) أن يعيد مركز الجامعة، مع أخذه زمام المبادرة في عمليات التخطيط الاستراتيجي، تركيز مهامه البحثية أساسا على "التجميع" أو الإدماج الشامل المتعدد التخصصات لنتائج البحث المنبثقة من داخل الجامعة وخارجها؛

(ب) أن يمارس مركز الجامعة إشرافا إداريا أكثر فعالية على شؤون الموظفين والشؤون الإدارية والمتعلقة بالميزانية والمالية داخل منظومة الجامعة، على أساس اتباع سياسات شفافة؛

(ج) ينبغي علاوة على ذلك، أن يسعى مركز الجامعة، بمساعدة مراكز وبرامج البحث والتدريب، إلى أن يكون بمثابة المركز العلمي لمنظومة الأمم المتحدة من خلال تحقيق تعاون موضوعي أوثق مع المؤسسات المعنية بمنظومة الأمم المتحدة؛

١٦ - يؤيد الأمين العام الجوانب الثلاثة جميعها الواردة في هذه التوصية. وإذ يؤخذ في الاعتبار أن جامعة الأمم المتحدة تضطلع بأنشطة أساسية في مجال البحوث وبناء القدرات على النحو المطلوب في ميثاقها، فإن الأمين العام يوافق على أن تسعى الجامعة بكاملها إلى تعزيز مهامها في بحوث السياسة العامة مع إيلاء الاهتمام الخاص للتجميع أو الإدماج الشامل المتعدد التخصصات لنتائج البحث المنبثقة من داخل الجامعة وخارجها. وفي هذا الصدد، يعتزم الأمين العام الشروع في إجراء مشاورات مع الجامعة بقصد استحداث روابط تعاضدية مع وحدة التخطيط الاستراتيجي داخل مكتب الأمين العام وغيرها من الإدارات المختصة التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة. ويمكن في هذا المضممار أن يذكر أن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، وجامعة الأمم المتحدة، تواصلان في سنة ١٩٩٨ التعاون في إصدار منشورات مشتركة وفي تنظيم مناقشات عامة واجتماعات موائد مستديرة وغير ذلك من المناسبات الخاصة بشأن مسائل موضوعية اجتماعية واقتصادية. وتدعو الحاجة إلى إنشاء آلية مناسبة من أجل المزيد من التعاون الموضوعي المنظم وخصوصا بشأن مواضيع البحوث التي تتصل بمسائل السياسة العامة المعروضة على الجمعية العامة والتي تتولى الأمانة العامة للأمم المتحدة المسؤولية عن تحليلها وإعداد التقارير بشأنها.

١٧ - ومن المفهوم لدى الأمين العام أن مجلس الجامعة مدرك تماما للمسائل التي أثارها المفتشون في هذه التوصيات. وإضافة إلى ذلك، فإن الأمين العام يرى أيضا أن وجود نظام مدون للقواعد والإجراءات الإدارية يصاغ على وجه التخصيص للجامعة، سوف يرسى أساسا للإدارة الحكيمة والفعالة، مع مراعاة السمات الخاصة للجامعة. ومن شأن اشتراك جامعة الأمم المتحدة في اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية التابعة للجنة التنسيق الإدارية (كلا العنصرين المتعلقين بمسائل الموظفين والمسائل الإدارية العامة، وبالمسائل المالية والميزانية) أن يساعد إدارة الجامعة كثيرا في وضع نظام القواعد هذا. وإضافة إلى ذلك فإن إدارة الشؤون الإدارية التابعة للأمانة العامة يمكن أن تكون ذات عون في هذا المضممار.

التوصية ٥: مراكز وبرامج البحث والتدريب

(أ) ينبغي لمجلس ورئيس الجامعة أن يستغلا على أتم وجه قرب معهد الدراسات العليا بالجامعة مكانيا من مركز الجامعة عن طريق ضمان زيادة التعاون والتنسيق بين المؤسسات في المجالات الإدارية والبرنامجية؛

(ب) ينبغي زيادة قدرات مراكز وبرامج البحث والتدريب في البلدان النامية تدريجياً بحيث تصل إلى مستوى المراكز والبرامج في البلدان المتقدمة النمو؛

(ج) إلى حين تعبئة موارد إضافية، ينبغي النظر في جعل برنامج التكنولوجيا الحيوية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع للجامعة في فنزويلا، مركز بحث وتدريب كامل كي يكون لدى الجامعة مركز واحد على الأقل من هذا النوع في كل قارة؛

(د) رهنا بما ورد في الفقرة الفرعية (ج) أعلاه، ينبغي تقليل التركيز، في الوقت الحالي، على إنشاء أو دمج المزيد من مراكز وبرامج البحث والتدريب تفضيلاً لوجود شبكة موسعة ونشطة من المؤسسات المرتبطة.

١٨ - يتفق الأمين العام مع وجهة النظر القائلة إنه من المستصوب أن يكون للجامعة وجود مؤسسي متوازن وأكثر إنصافاً في جميع قارات العالم. بيد أن إنشاء مراكز كاملة تابعة للجامعة لا يمكن أن يأخذ سبيله إلى الإنجاز وفقاً للسياسات العامة التي وضعها مجلس الجامعة، إلا بتأكيد وجود موارد مالية مستدامة لهذا الغرض. وعلاوة على ذلك، فإن الأمين العام يلاحظ أنه مع وجود العديد من مراكز وبرامج الجامعة في البلدان المتقدمة النمو، فإن التشديد والتركيز في أنشطة البحوث وبناء القدرات التي تضطلع بها تلك المراكز والبرامج ينصبان على مشاكل البلدان النامية.

التوصية ٦: المؤسسات المتعاونة

ينبغي، حسب الاقتضاء، توحيد الترتيبات المختلفة التي تنظم تعاون الجامعة مع المؤسسات الأخرى التي تتشكل منها شبكات الجامعة، من أجل ضمان اتباع قواعد ونهج متسقة من حيث النوعية لبناء الشبكات بأندج الطرق.

١٩ - يرى الأمين العام أنه لضمان نوعية الأعمال التي تضطلع بها الجامعة، ينبغي أن تكون قادرة، بطرق واضحة ومرنة، على التعاون والعمل بفعالية مع طائفة متنوعة من المؤسسات المختلفة. ولهذا فإنه من الأهمية البالغة أن تضع الجامعة مجموعة من الإجراءات المرنة من أجل أن تشرك في برامجها المؤسسات المختلفة الموجودة في أرجاء العالم. ومع ذلك فإنه سيكون من المهم أن تبقى قيد الاستعراض الفئات المختلفة للاتفاقات التي تستخدمها الجامعة من أجل ضمان اتساق الأشكال والنهج.

التوصية ٧: الإطار العام للسياسات وتنسيق البرامج وتنفيذها

(أ) ينبغي تطوير الإطار القائم المتعلق بالسياسات (بما في ذلك، بصفة خاصة، "الخطة الاستراتيجية" قيد الإعداد) لتخطيط البرامج وتنفيذها وتقييمها بحيث يصبح دليلاً مفصلاً للجامعة فيما يتعلق بسياسات البرامج وإجراءاتها. وعلاوة على ذلك، وبغية ضمان تنفيذ تلك السياسات والإجراءات، ينبغي إنشاء نظام للتقييم والرصد في مركز الجامعة؛

(ب) في حين أنه ينبغي لمركز الجامعة أن يمارس مسؤولياته الكاملة عن تخطيط البرامج وإدارتها الاستراتيجية، يمكن الاضطلاع بالتنسيق داخل المجالات البرنامجية المحددة للجامعة بوصفه مهمة مشتركة لجميع كيانات الجامعة على أساس تخصصها المؤسسي؛

(ج) ينبغي للجامعة أن تسعى أيضا إلى العمل بمزيد من الفعالية مع شركائها الآخرين من المؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على الصعيدين القطري والإقليمي، للمساعدة على تركيز مواردها المحدودة على الأنشطة ذات البعد العالمي والمتعدد التخصصات؛

(د) ينبغي للأمين العام، بغية تعزيز التفاعل والتعاون في المسائل البرنامجية بين الجامعة والمؤسسات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة، أن يتخذ إجراءات لضمان تمتع الجامعة بالعضوية الكاملة في لجنة التنسيق الإدارية.

٢٠ - يوافق الأمين العام أساسا على هذه التوصية. وهو يرى أن الخطة الاستراتيجية التي تقوم الجامعة بوضعها الآن والتي تتضمن تدابير تجعل نظام التخطيط والتقييم أكثر توحدا، سوف تسهم بدرجة كبيرة في معالجة الجوانب الثلاثة الأولى من هذه التوصية. وفيما يتعلق بمسألة العضوية الكاملة للجامعة في لجنة التنسيق الإدارية، فإن الأمين العام يود أن يذكر أن باب العضوية في تلك اللجنة مفتوح أمام الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة. بيد أن هناك ترتيبات يجري وضعها الآن من أجل إشراك الجامعة في لجنة التنسيق الإدارية وهيئاتها الفرعية.

٢١ - واستجابة للاهتمام الذي أبداه مجلس جامعة الأمم المتحدة بشأن إمكانية اشتراك الجامعة في لجنة التنسيق الإدارية، قررت هذه اللجنة أثناء دورتها العادية الثانية لسنة ١٩٩٦ بعض الترتيبات لدعوة الجامعة لكي تمثل في اللجان الاستشارية واللجان المشتركة بين الوكالات، التي تشكل الجهاز الفرعي للجنة التنسيق الإدارية. وفيما يتعلق بلجنة التنسيق الإدارية نفسها، اتفق على اتخاذ الترتيبات لإبلاغ جامعة الأمم المتحدة ببرنامج عمل اللجنة لكي يتسنى للجامعة أن تبين ما إذا كان جدول أعمال أي دورة معينة يشتمل على بند يمكن للجامعة أن تسهم فيه بشكل خاص، في ضوء البحوث والأنشطة ذات الصلة التي تكون قد اضطلعت بها. كما أن المناقشات الدائرة في لجنة التنسيق الإدارية، سوف تساعد الجامعة أيضا على صوغ مبادرات البحوث التي تكون ذات أهمية خاصة لمنظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الضوء، فإن الأمين العام يود أن يوصي لجنة التنسيق الإدارية بإشراك رئيس الجامعة في المناقشات ذات الصلة التي تجري في اللجنة. وسوف تتخذ التدابير أيضا من أجل إجراء مشاورات دورية، ما بين رئيس الجامعة وأعضاء لجنة التنسيق الإدارية، مما سيضعف إسهام الجامعة في أعمال المنظومة. ويعتقد الأمين العام أن هذه الترتيبات سوف تتيح للجامعة المشاركة الفعالة في أعمال لجنة التنسيق الإدارية.

التوصية ٨: بناء القدرات

بغية تعزيز بناء القدرات الأكاديمية، بما في ذلك التدريب والزمالات ولا سيما في البلدان النامية، ينبغي للجامعة أن تركز اهتماما متزايدا لتطوير أشكال ابتكارية مختلفة لبناء القدرات وينبغي، قدر الإمكان، تخفيض تكاليف الاجتماعات عموما بزيادة الاستفادة على نحو فعال من التكنولوجيات المستجدة في مجال المعلومات والاتصالات. وفي هذا السياق، فإن تطوير المناهج بالصيغة المعمول بها في الوقت الحالي من جانب المعهد الدولي لتكنولوجيا البرمجيات التابع للجامعة في (ماكاو) والشبكة الدولية للمياه والبيئة والصحة التابعة للجامعة في كندا، ينبغي للوحدات الأخرى التابعة للجامعة أن تحاكيه على نحو تدريجي وبتعاون وثيق مع اليونسكو.

٢٢ - يدرك الأمين العام أن ميثاق الجامعة يولي أهمية كبيرة لبناء القدرات كجزء من الولاية الشاملة المناطة بالجامعة، ولهذا فإنه يتفق تماما مع توصية المفتشين بتخصيص مزيد من الموارد لهذا النوع من الأنشطة. وفي الوقت نفسه، فإن الأمين العام يود أن يوضح أن مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة منهمة في جوانب عديدة من بناء القدرات (على سبيل المثال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومنظمة العمل الدولية)، وينبغي للجامعة أن تتعاون بشكل أوثق معها في معالجة هذا الجانب من ولايتها.

التوصية ٩: نشر المعلومات

(أ) ينبغي للجامعة أن تضع سياسة وبرنامجا موحدتين للمنشورات وأن تضمن تنفيذهما الفعلي، بما في ذلك وضع معايير موحدة لنوعية المنشورات في جميع مكوناتها المؤسسية؛

(ب) ينبغي أن توجه أنشطة نشر المعلومات بمزيد من الإصرار والمنهجية نحو السياسات الحكومية الدولية والعمليات التنظيمية لمنظومة الأمم المتحدة.

٢٣ - يؤيد الأمين العام الاقتراح الداعي إلى توجيه أنشطة الجامعة في مجال نشر المعلومات نحو عمليات السياسات الحكومية الدولية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وهذه المسألة يمكن معالجتها بفعالية داخل جهاز لجنة التنسيق الإدارية، حيث يمكن صياغة طرائق لتنفيذها. فاجتماعات الهيئات الفرعية التابعة للجنة التنسيق الإدارية غالبا ما تكون هي المحافل التي تتفق فيها الوكالات بالفعل على إعداد المدخلات اللازمة لتقارير الأمين العام وورقات المعلومات الأساسية المتعلقة بالاجتماعات الحكومية الدولية المحددة، وتلتزم فيها بإعداد تلك المدخلات. والجامعة نفسها مهتمة تماما بهذه المسألة، وهي تسعى إلى نشر أعمالها لا لتصل إلى المجتمع الأكاديمي فحسب، بل لتنتشر أيضا داخل منظومة الأمم المتحدة.

التوصية ١٠: الموارد المالية والإدارة

(أ) يدعى الأمين العام إلى القيام، بمساعدة رئيس الجامعة، ببدء مشاورات في وقت مناسب مستقبلا مع المساهمين في صندوق الهبات بغية ضمان موافقتهم على الإدارة المركزية للإيرادات من

الصندوق وفقا للفقرة ١ من المادة الثانية من ميثاق الجامعة ومن أجل زيادة اتساق وتكامل عمليات منظومة الجامعة ككل؛

(ب) إلى أن تنفذ التوصية الواردة في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، ينبغي للجامعة أن تعزز جهودها بغية الاستفادة على النحو الأمثل من الموارد المالية المتاحة بطرق تتسم بمزيد من الابتكار والشفافية، مع مراعاة التوصية ٨ على النحو الواجب. وفي نفس الوقت، ينبغي للجامعة أن تلتزم مع المانحين المحتملين إمكانية التمويل "المرتبط" حيث تقدم نسبة محددة من المساهمات المقدمة إلى الكيان التابع للجامعة في البلد المتقدم النمو إلى كيان آخر تابع للجامعة في بلد من البلدان النامية؛

(ج) قد ترغب الجمعية العامة للأمم المتحدة في أن تنظر في إمكانية إضافة جامعة الأمم المتحدة إلى قائمة المنظمات التي يحق لها الاشتراك في مؤتمر الأمم المتحدة للإعلان عن التبرعات الذي يجري عقده سنويا.

٢٤ - يدرك الأمين العام أهمية صندوق الهبات لضمان السلامة المالية لجامعة الأمم المتحدة في المستقبل. والترتيبات الحالية للإدارة المركزية لصندوق الهبات تسير على ما يرام، وهي تأخذ في الاعتبار التوازن الدقيق بين الاعتراف بمصالح البلدان المتبرعة ومصالح الكيانات المتلقية. وعلاوة على ذلك، فإن الجامعة عليها التزام باحترام الاتفاقات التي تبرمها طواعية مع الحكومات. ولكن الأمين العام يعتقد أن مواصلة الحوار مع الجهات المتبرعة الحالية والمتبرعة مستقبلا، هي من الأمور الأساسية من أجل استمرار تقديم الهبات والإدارة الفعالة لتلك الأموال. وهو يعتقد كذلك أنه في ضوء الرغبة في زيادة التكافؤ بين المناطق في موقع مؤسسات جامعة الأمم المتحدة، ينبغي للجامعة أن تستكشف مع الجهات المتبرعة المحتملة إمكانية التمويل المرتبط. والأمين العام على استعداد لأن يساعد الجامعة في جهودها المبذولة لتنفيذ هذه التوصية.

٢٥ - أما مسألة إضافة الجامعة إلى قائمة المنظمات التي يحق لها الاشتراك في مؤتمر الأمم المتحدة للإعلان عن التبرعات فهي مسألة تتطلب أن تعالج مباشرة أمام الجمعية العامة. وإذا قررت الجمعية أن تأذن بإدراج الجامعة في قائمة المنظمات التي يحق لها الاشتراك في مؤتمر الإعلان عن التبرعات، فإنه من غير المحتمل مع ذلك، أن يسري هذا القرار فيما يتعلق بمؤتمر سنة ١٩٩٨ للإعلان عن التبرعات. بيد أن الجامعة سوف تدرج في مؤتمر الإعلان عن التبرعات لسنة ١٩٩٩، إذا ما أوصت الجمعية العامة بذلك.

التوصية ١١: أماكن العمل والخدمات المشتركة

ينبغي للأمين العام، تمشيا مع هدفه الرامي إلى جعل أماكن العمل والخدمات مشتركة بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي توجد في نفس مراكز العمل، أن يمكن كيانات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في طوكيو من الانتقال، حيثما أمكن ذلك، إلى أماكن الجامعة وتطوير خدمات ومرافق مشتركة.

٢٦ - يؤيد الأمين العام هذا الاقتراح، ويعتقد أن تنفيذه سوف يسهم في تحقيق واحد من اقتراحاته الخاصة بالإصلاح فيما يتعلق بآماكن العمل المشتركة.

الحواشي

(١) JIU/REP/98/3، الفقرة ٤؛ أحيل إلى أعضاء الجمعية العامة بمذكرة من الأمين العام (A/53/392).

- - - - -